أثر تطبيق المتطلبات الدنيا لرأس المال في اتفاقية بازل III على المصارف الإسلامية
دراسة تحليلية على عينة من المصارف الإسلامية الخليجية

Effect of applying minimum capital requirements in Basel III to Islamic banks
Analytical study on a sample of Islamic banks in the Gulf

ساتة دلال
جامعة سطيف1 - الجزائر
Nina0319@live.fr

أ.د.مليايني حكيم
جامعة سطيف1 - الجزائر
hmeliani@univ-setif.dz

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2019/02/18 تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص:

يقوم مبدأ كفاية رأس المال للرقابة على المخاطر المصرفية الذي أقرته اتفاقيات بازل على تحميل رأس المال بصفته حقوق المساهمين لكل الخسائر المتوقعة أو غير المتوقعة التي يمكن أن تلحق ميزانية المصرف؛ وهي مقاربة كرستها اتفاقيات بازل وأكدت عليها الاتفاقية الثالثة التي انطلق العمل بها منذ سنة 2013، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تطبيق نفس مبدأ كفاية رأس المال على المصارف الإسلامية التي تتميز بحسابات الاستثمار المشترك القائمة على عقود المضاربة الشرعية، إضافة إلى قياس وتحليل الآثار المترتبة عن تطبيق المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال التي نصت عليها اتفاقية بازلIII على الأداء المالي لعينة من المصارف الإسلامية الخليجية وذلك بالمقارنة بين فترتي ما قبل التطبيق وما بعدها.

- **الكلمات المفتاحية:** المصارف الإسلامية، المخاطر المصرفية، بازل، الملاءة المالية، كفاية رأس المال.
- **تصنيف Jel:** E22، G21.

Abstract:

The capital adequacy principle for controlling banking risks as approved by the Basel Conventions is based on capital being charged as shareholders' rights for all expected or unexpected losses that could accrue to the Bank's budget; it is approach enshrined the Basel Conventions and has been confirmed by the recent convention, which has been in operation since2013, this study aims to highlight the importance of applying the same principle of capital adequacy to Islamic banks, that have mutual funds based on Mudharaba contracts, in addition to measuring and analyzing of the effects of applying the minimum capital adequacy, requirement of The Basel III Conventions on the financial performance of a sample of Gulf Islamic banks this is compared between the pre- and post - application periods.

- **Keywords**: Islamic banks, banking risks, Basel, solvency, capital adequacy
- **Jel Classification Codes :** E22 ،G21

المؤلف المراسل: دلال ساتة؛ بريد التواصل: Nina0319@live.fr

1.تمهيد:

مثلت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت سنة 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية منعرجا أساسيا في تطور نظام الرقابة والإشراف على المخاطر المصرفية؛ وكانت السبب الأساسي في التراجع عن تطبيق مقررات بازل الثانية وإطلاق نصوص اتفاقية بازل الثالثة؛ التي مثلت تطورا ملحوظا في الدعائم والمعايير الرقابية والإشرافية التي تحكم المخاطر المصرفية.

فإضافة إلى اعتمادها معايير إضافية كنتيجة لإدماج مخاطر جديدة ضمن نصوص الاتفاقية متمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر الرافعة المالية؛ استهدفت أيضا التأثير في المتطلبات الدنيا لرأس المال سواء في إجمالي قيمها أو في مكوناتها الرأسمالية في اتجاه يرفع من جودة العناصر التي تعزز من الصلابة المالية لمواجهة أي خسائر أو صدمات مالية غير متوقعة.

وفي جانب ثان، مثلت المصرفية الإسلامية أحد أهم محاور النقاش خلال الأزمة المالية العالمية كنتيجة لحالة الاستقرار التي شهدتها مقارنة بنظيرتها التقليدية؛ ونزعة المقاومة التي أظهرتها مراكزها ومؤشراتها المالية اتجاه حالة التدهور والتراجع وحالات الإفلاس التي عرفتها المؤسسات المصرفية التقليدية في كثير من دول العالم.

وهو الأمر الذي حول الاهتمام إلى البحث في قواعد العمل المصرفي التشاركي القائم على الترابط بين المخاطر والأرباح؛ وتبعية المخاطر للملكية؛ واشتراط الملكية في البيع؛ تلك القواعد التي تهذب قواعد الابتكار المالي، وتحد من تجارة الديون، وتطرد الصفقات الوهمية، وتلغي بيوع الغرر والمخاطرات غير المحسوبة، ولا تقبل إلا بتداول الأوراق المالية التي تقابلها أصول حقيقية. (السويلم، 2009)

وبرغم إقرار النقاشات العلمية جدوى قواعد العمل المصرفي التشاركي في تجنب الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المطلوب؛ فإن المصارف المركزية والسلطات الرقابية في أغلبها لا تمايز في تطبيق مقررات الرقابة والإشراف على المخاطر المصرفية التي أقرتها اتفاقيات بازل بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. تلك المقررات القائمة على مقاربة تقليدية قائمة على نظام الفائدة والضمان وفصل المخاطر وهي الخصائص المميزة للمصرفية التقليدية معاكسة تماما لمقاربة المشاركة في المخاطر والتمويل القائم على الأصول التان تمثلان قواعد العمل المصرفي التشاركي.

يمثل مبدأ كفاية رأس المال وفق ما نص عليه اتفاقيات بازل حائط الدفاع الأول لمواجهة المخاطر المحتملة وغير المحتملة، والتي يمكن للمصرف أن يواجهها؛ نتيجة قيامه بمختلف الأنشطة المصرفية. لكن نجد أن هذا المبدأ يتعارض مع المبدأ الذي تقوم عليه حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية؛ والتي تقوم على أساس قاعدة المضاربة، حيث لا تتحقق الأرباح وفقها إلا بضرورة تحمل المخاطر وفق قاعدة الغنم بالغرم، الأمر الذي يجعل أصحاب حسابات الاستثمار يتساوون في درجة الخطر بالنسبة للمساهمين في المصارف التقليدية.

إضافة إلى ذلك، فإن المصارف الإسلامية تعتمد على صيغ التمويل القائمة على قاعدة التمويل بالأصول بدل التمويل بالديون، وهذا ما يميّز توظيفاتها على توظيفات المصارف التقليدية، حيث أثبتت هذه الأخيرة أن تمويلاتها القائمة على الديون هي التي كانت السبب الرئيسي في خلق الكثير من الفقاعات والتي أدت إلى حدوث أزمات مالية نظامية. ومنه يمكن أن يُطرح تساؤل مهم حول مدى كفاءة أنظمة إدارة المخاطر التي اعتمدتها اتفاقيات بازل في التحكم في مخاطر المصارف الإسلامية.

2.1 إشكالية الدراسة:

إن تطبيق نفس المعايير الرقابية المرتبطة بالمتطلبات الدنيا لرأس المال بصورتها التي تناولتها تقارير اتفاقية بازل III على المصارف الإسلامية، يفقد هذه الأخيرة الاستفادة من الخصائص المميزة لنشاطها المصرفي سواء في جانب الخصوم أو في جانب الأصول؛ ويجعل من القواعد الشرعية التي كيفت على أساسها حسابات الاستثمار المشترك وصيغ التمويل والاستثمار مجرد مبادئ تحكم عقودا بين المصرف وعملائه دون اعتمادها في الآليات الرقابية للسلطات الإشرافية، ويحتم على المصارف الإسلامية أن تتحمل مخاطر لا تحتملها، وتحتكم لمعايير تعارض قواعد تأسيسها.

مما سبق؛ فإن هذا البحث يستهدف الإجابة عن السؤال الآتي:

ما تأثير تطبيق المتطلبات الدنيا لرأس المال لاتفاقية بازل iii على المصارف الإسلامية؟

3.1 فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذا السؤال، يهتم البحث بالإجابة على الفرضيات الآتية:

- تتعارض قواعد المشاركة التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية مع مقاربة رقابة المخاطر برأس المال التي يقوم عليها مبدأ كفاية رأس المال في اتفاقيات بازل؛
- تتوفر البنوك الإسلامية على رؤوس أموال بعناصر ذات جودة عالية وفق ما تنص عليه المتطلبات الدنيا لرأس المال في اتفاقية بازل III؛
- لا يؤدي تطبيق المتطلبات الدنيا لرأس المال لاتفاقية بازل III على المصارف الإسلامية لأي انعكاسات سلبية على مؤشرات الأداء المالي لها.

4.1 منهج الدراسة:

تبعا لمتطلبات إنجاز هذه الدراسة فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي من خلاله سنقوم بعرض المتطلبات الدنيا لرأس المال التي نصت عليها اتفاقية بازل III ومحاولة تحليلها ومقارنتها بنظام عمل المصارف الإسلامية وخاصة ما تعلق بحسابات الاستثمار المشترك، ثم تحليل معدلات كفاية رأس المال في عينة المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال فترة الدراسة التي تمتد من سنة 2007 إلى غاية سنة 2017 بغاية الوقوف على مدى استجابة رؤوس الأموال في هذه المصارف للمتطلبات الجديدة والتكاليف المرتبطة بها، وفي الأخير نحاول تحليل الآثار والانعكاسات التي مست مؤشرات الأداء المالي ممثلة في تطور الأصول والائتمان ومعدلات الربحية لمصارف العينة.

5.1 الدراسات السابقة:

- **الدراسة الاولى: تأثير بازل 3 على مخاطر المصارف الإسلامية العاملة في الأردن للباحث محمد محمود العجلوني في الفترة مابين 2004- 2010** ، هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية بازل III على مخاطر المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية العاملة في النظام المصرفي الأردني، وخلصت أن اتفاقية بازل III لن يكون لها تأثير واضح في التقليل من مخاطر المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأردنية، حيث كانت النتائج المالية للبنوك تمشي بوتيرة تصاعدية كنتيجة لكفاءة الإدارة في التحوط ضد المخاطر المختلفة، بالإضافة إلى تعليمات البنك المركزي الأردني، كما أن المصارف الأردنية لم تدخل في استثمارات وتعاملات مصرفية كبيرة دوليا.
- **الدراسة الثانية: وهي بعنوان The impact of basel III on islamic banks ; a theoretical study and comparison with conventional banks " لـ adel Harzi**؛ اعتبرت أن مقررات لجنة بازل III تتماشى مع طبيعة عمل المصارف التقليدية كما هو الحال لمقترحات لجنة بازل II، و طرحت تساؤل هو: هل اللوائح الجديدة تتماشى مع المصارف الإسلامية باعتبار أن البنية المالية لها مختلفة تماما مقارنة بالمصارف التقليدية، وهل متطلبات لجنة بازلIII من الناحية النظرية أكثر تأثير أو أقل على البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث عمدت الدراسة على استعراض متطلبات رأس المال الجديدة لبازل III والنسب المالية، وبعدها قامت بتحليل التأثير على حساب المخاطر، حيث توصلت الدراسة إلى أن: متطلبات بازل III لم تتوافق مع نظام عمل المصارف الإسلامية، إذ فشلت في التمييز بين التمويل التقليدي والإسلامي، لذا يجب التركيز حاليا على تعاون أكبر بين لجنة بازل والهيئات الدولية؛ مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وذلك لتعديل متطلبات بازل III وفقا لخصوصياتها، إذ لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تتبنى مقررات لجنة بازلIII دون تعديلها وفقا لخصوصياتها، لأن المصارف التقليدية تعتبر أكثر عرضة وتأثر بالمخاطر من نظيرتها الإسلامية.
- **الدراسة الثالثة: Basel III: Comrade or Contender for Islamic Banking Intuitions - A Case of Pakistan Banks "** وقامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على خمسة بنوك إسلامية عاملة في باكستان، ومحاولة معرفة تفاعلها مع متطلبات لجنة بازل 3 التنظيمية، ودور البنك المركزي الباكستاني في تنظيم الإطار التنظيمي والقانوني للنظام المصرفي الإسلامي في باكستان للفترة 2012-2013، وخلصت إلى أن مقررات لجنة بازل III غير ملاءمة للتطبيق على المصارف الإسلامية، لما تتميز به هذه الأخيرة من جودة رأس مالها، بالإضافة إلى كفاءتها الإدارية في التحوط من المخاطر و إدارتها، إذ يرتبط نجاحها بامتثالها لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وليس بتطبيقها لمتطلبات اتفاقية بازل III.
- **الدراسة الرابعة: إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل3 (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية (أحمد عبد الله السبيئ)**، ركزت الدراسة على 4 مصارف إسلامية سعودية خلال سنتي 2013-2014، إذ عمدت على استقراء وتحليل بيانات المصارف السعودية، وخلصت إلى أن المصارف الإسلامية السعودية عملت على الالتزام بكل ما نصت عليه اتفاقية بازل III رغم اختلاف الأهمية النسبية لأنواع المخاطر وذلك لاختلاف طبيعة نشاطها إذ تجاوز معدل كفاية رأس المال معدلات بازلIII.
- **الدراسة الخامسة: BASEL III: MAIN ISSUES FOR GCC BANKS** (Mohammad Alsharif, Fakarudin Kamarudin, Annuar Md Nassir, Zariyawati Mohd Ashhari) وناقشت هذه الدراسة قضايا حول التأثيرات المحتملة لتطبيق مقررات لجنة بازل III على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، للفترة مابين 2010 و2014. حيث بينت الدراسة أنه من خلال تحليل نسبة كفاية رأس المال أن البنكين يتصرفان بشكل مختلف اتجاه الاستجابة لمقررات لجنة بازل III، إذ أن المصارف التقليدية زادت من رأسمالها التنظيمي بشكل ملحوظ، بينما المصارف الإسلامية خفضت من رأسمالها التنظيمي، إضافة إلى ذلك فمن المحتمل أن تؤثر متطلبات السيولة الجديدة على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، بسبب نقص أدوات أسواق المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما أكدت الدراسة بأن تأثيرات لجنة بازل3على المصارف الإسلامية تبقى غامضة، لذلك هناك حاجة لمزيد من الأبحاث من أجل تصميم السياسات الصحيحة التي تضمنت الاستقرار المالي في منطقة دول مجلس التعاون الإسلامي.

- **الدراسة السادسة: البنوك الإسلامية وتحدي تطبيق معايير بازل 3 (لونيسي علي)**، إذ قام الباحث بإجراء دراسة تحليلية على بعض البنوك الإسلامية من 2013 حتى سنة 2016، حيث خلصت نتائج البحث إلى أن اتفاقية بازل III تعمل على دعم مستوى استقرار النظام المالي للحد من احتمال تفاقم الأزمات في المستقبل، إلا أن اتفاقية بازل III تعتبر تحدي أمام المصارف الإسلامية على عكس المصارف التقليدية، لان المصارف الإسلامية بالنسبة للباحث تتعامل أكثر بحسابات الاستثمار والتي يصعب تحويلها إلى سيولة في وقت قصير. كما أن اتفاقية بازل III لا تزيد من استقرار المصارف الإسلامية بل تعرقل نشاطها.
- **الدراسة السابعة: Islamic Banks Financial Performance and Implications of Basel III Standards in the GCC: An Empirical Analysis (Osama M. Al-Hares)** قامت هذه الدراسة بتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وانعكاس تطبيق اتفاقية بازل III على بنوك دول مجلس التعاون الخليجي للفترة مابين 2006 إلى 2015. حيث تم قياس الأداء المالي باستخدام مقياس الأداء الداخلي (العائد على الأصول)، وقياس الأداء القائم على السوق باستخدام نموذج "توبين(Q) ، وتم استخدام تحليل الانحدار لمعرفة تأثير مخاطر الائتمان، والكفاءة التشغيلية وإدارة الأصول على الأداء والتي تم قياسها بواسطة المؤشرين السابقين. إذ كشفت النتائج أن الأداء المالي للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر ربحية وتتمتع بمعدل نمو داخلي أعلى، ولم يكن للمتطلبات الرأسمالية التي نصت عليها اتفاقية بازلIII تأثير مباشر على أدائها المالي.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 الملاءة المالية في النظام المصرفي التقليدي : يقوم العمل المصرفي على وظيفة الوساطة المالية بين أصحاب الفائض والعجز المالي، حيث يعتبر وفاء المصرف في تسديد التزاماته شرطا ضروريا لاستمرار نشاطه وبقاءه، فأي تأخر أو عجز عن السداد يمثل خطرا يهدد المصرف والنظام الصرفي بأكمله، وبالتالي تعتبر الملاءة المالية العمود الفقري لقيام المصرف وتوسع نشاطه.

أ. **مفهوم الملاءة المالية:** يرتبط كل من مفهوم الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية مع مفهوم السيولة لها، فكلاهما يمثلان عنصرا مهما بالنسبة للمصرف، حيث يعبران عن قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، "فالسيولة والملاءة عنصران متلازمان لا يمكن التفريق بينهما في كثير من الأحيان، وذلك نظرا لارتباطهما الشديد، فالمصرف بلا سيولة هو مصرف بلا ملاءة ". (Goodhart, 2008)

ومنه يعتبر المصرف ذو ملاءة مالية ؛ إذا كانت له القدرة على الموازنة بين العوائد الناتجة عن استثماراته والتزاماته اتجاه دائنيه ومساهميه، بالإضافة إلى قدرة رأس مال المصرف على تحمل وتغطية المخاطر المتوقعة، فكل ما هو فائض عن تغطية الالتزامات والمخاطر المحتملة يمثل هامش الملاءة المالية. (حسن، 2003)

ب. **علاقة رأس المال بالملاءة المالية:** تمثل الملاءة المالية قدرة رأس مال المصرف على تحمل المخاطر المحتملة والمتوقعة، سواء كانت ناتجة عن استخدامه لأموال المودعين والمساهمين، أو ناتجة عن مصادر أخرى. (سعيد، 2014)

وبالتالي يرتبط مفهوم الملاءة المالية برأس مال المصرف، حيث كلما كان رأس المال كافيا لمواجهة المخاطر بعد نفاذ الاحتياطات المخصصة لمواجهة المخاطر المحتملة؛ كلما حافظ البنك على قدرته على حماية أموال مساهميه ومودعيه على حد سواء، مما يعزز استقراره ومكانته.

فالمصرف ذو ملاءة جيدة ما دام رأس المال كافيا لمواجهة المخاطر، أما إذا أصبح رأس المال غير كاف لمواجهة المخاطر وتغطية الخسائر؛ فملاءته سالبة، الامر الذي يستلزم عليه الاتجاه إلى حقوق المودعين والودائع لتغطية خسائره، وبالتالي وقوعه في الافلاس. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): الملاءة المالية وتغطية الخسائر

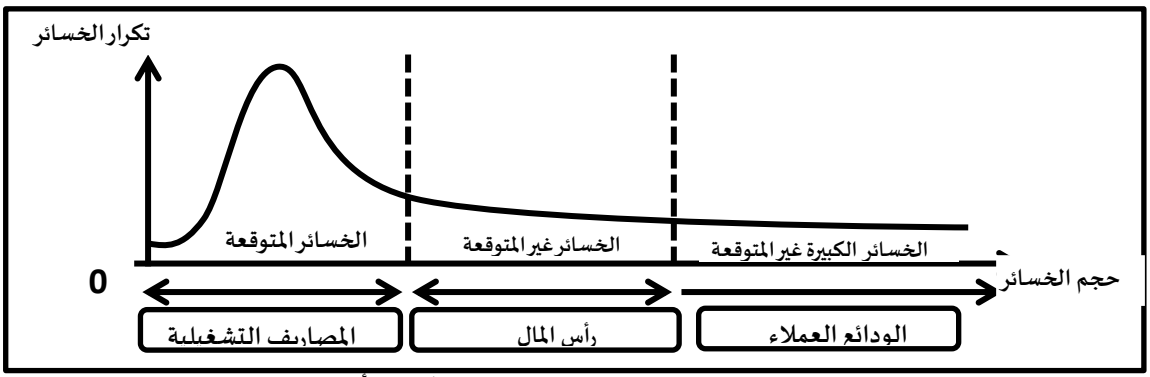

المصدر: ماهر الشيخ حسن، **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال**، بحث في: المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،(مكة المكرمة، 2003)، ص: 6.

من خلال الشكل أعلاه نجد أن المصرف يتعرض لمخاطر ناتجة عن طبيعة عمله والتي تكون ملازمة لنشاطه؛ الأمر الذي يحتم عليه تخصيص جزء من الاحتياطات لمواجهة الخسائر التي تم توقعها من قبله مسبقا، أما إذا زادت الخسائر عن القيم المتوقعة ولم يتحوط منها المصرف مسبقا؛ سيتحمل بذلك كل من رأس المال وحقوق الملكية هذه الخسائر، وما يعرضه لخطر الإفلاس وعدم البقاء؛ هو تعرضه لخسائر استثنائية لا يستطيع رأس المال تحملها؛ وبالتالي يتعدى الأمر إلى الودائع وحقوق الغير، ومنه نجد أن هناك علاقة وطيدة بين رأس المال والملاءة؛ كلما كان رأس مال المصرف متينا كانت ملاءته جيدة، وكلما كان رأس المال ضعيفا كانت ملائته ضعيفة وبالتالي يصبح المصرف غير قادر على مواجهة خطر الإفلاس.

ج. **مفهوم كفاية رأس المال:** يتعرض المصرف للمخاطر العديدة والمختلفة التي تنشأ عن طبيعة عمله ونشاطه، الأمر الذي يحتم عليه الاحتفاظ بجزء من رأس المال يكون كافيا لمواجهة هذه المخاطر. حيث يمكن تعريف كفاية رأس المال على أنها أداة من أدوات التحكم في مستويات المخاطر؛ من خلال توفير رأس المال الكافي واللازم لامتصاص الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة التي تتعرض لها المصارف نتيجة قيامها بالأعمال المصرفية المختلفة. (دغيم، 2018) والذي يعمل على الحفاظ على ولاء العملاء وزيادة حجم الودائع، وبالتالي زيادة ربحية المصرف ونموه. (مونه، 2018).

وبالتالي تتمثل كفاية رأس لمال في حجم رأس المال الكافي الذي يعمل المصرف على تكوينه لمواجهة المخاطر المحتملة، إذ يعمل على حماية المصرف من خطر الافلاس ويضمن له البقاء والنمو.

د. **أهمية كفاية رأس المال:** يعمل رأس المال الكافي على امتصاص مخاطر توظيف الأموال والاستثمارات، ومنه السماح للمصرف بالاستمرار في عمله ونشاطه من خلال توفير الأمن للمودعين والسلطات الرقابية، إذ تبرز أهمية كفاية رأس المال بالنسبة للمصرف في جذب المودعين والمقترضين والمستثمرين، أما أهميته بالنسبة للمودعين فتظهر في اهتمامهم برأس المال والاحتياطات مقارنة بحجم الودائع، أي بقوة ملاءة المصرف وذلك لحماية ودائعهم، أما أهميته بالنسبة للسلطات الرقابية والمتمثلة في البنك المركزي تتمثل في إحداث الرقابة على المصرف حتى لا يصل إلى حالة الإفلاس لهدف حماية أموال المودعين والمستثمرين وبالتالي الحفاظ على استقرار النظام المصرفي ككل. (المالكي، 2013)

هـ. **معدل كفاية رأس المال:** يعرف معدل كفاية رأس المال على أنه مقياس يتم على أساسه تحديد العلاقة بين رأس المال الخاص بالمصرف والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة، وهو ما عملت لجنة بازل على إرسائه ليكون معدلا موحدا، حيث وضعت حدا أدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم واسع من جهة، وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطر ة مرجحة بأوزان من جهة أخرى. (مريم، 2017)

2.2 الملاءة المالية في المصارف الإسلامية

أ. **مفهوم الملاءة المالية في المصارف الإسلامية:** تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية اختلافا جوهريا في طبيعة العلاقة بينها وبين أصحاب الودائع، بالإضافة أيضا إلى الاختلاف في طبيعة أنشطتها واستخدامها للموارد، الأمر الذي يجعل من الملاءة في المصارف الإسلامية تختلف عنها في نظيرتها التقليدية، إذ يكونإس المال في هذه الأخير هو الغطاء لكل المخاطر التي يتعرض لها المصرف، بالإضافة إلى تحمله للفائدة التي يجب عن يقدمها للمودعين مهما كانت نتيجة استثماراته، الأمر الذي يعرض المصرف لحالات الافلاس وعدم الاستقرار، أما في المصارف الإسلامية نجد أن المخاطر تتوزع بينها وبين أصحاب الودائع الاستثمارية؛ وذلك على أساس عقد المضاربة.

وبالتالي نجد أن المصارف الإسلامية "قد تكون أكثر ملاءة وقدرة ...على التكيف مع الصدمات التي يمكن أن تؤدي إلى أزمات مصرفية. وسبب ذلك أنه في ظل النظام القائم على حصص الملكية يتم استيعاب الصدمات المؤثرة في أوضاع الأصول فورا عن طريق إحداث تغيرات في القيم الإسمية للأسهم (الودائع) التي يحوزها الجمهور في البنك. ولهذا فإن القيم الحقيقية للأصول والخصوم في بالبنك ستكون متساوية في كل الأوقات" (شودار، 2017)

حتى وإن سمحت المصارف الإسلامية للمودعين بسحب ودائعهم قبل تاريخ استحقاقها "فإن المودعين لن يكون لهم الحافز للتهافت على سحب ودائعهم، لأن قيمة ودائعهم ستتقلب مع قيمة المحفظة الأساسية للمصرف، ومع ذلك قد يواجه المصرف صعوبات في السيولة، ولكنه لا يمكن أن يصبح مفلسا، لأن خسائره تنتقل إلى مودعين وبهذا فإن التهافت على السحب ينخفض انخفاضا جوهريا". (شودار، 2017)

ومن هذا الأساس نجد أن الملاءة المالية في المصارف الإسلامية تكون مرتفعة عنها في المصارف التقليدية، لأنها تقوم على مبدأ المشاركة بينها وبين أصحاب الودائع وأصحاب التمويلات الاستثمارية، مما يُحدث استقرار تلقائي في هامش الملاءة للمصرف الإسلامي.

ب. **أهمية مبدأ كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف الإسلامية:** يعد معيار كفاية رأس المال ذو أهمية بالغة لما يرمي إليه من تحقيق الأمن وسلامة النظام المصرفي، خاصة بعد الأزمات المالية وما خلفته من إفلاس للعديد من المصارف، ما دفع بالجهات الرقابية إلى اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية. وذلك من خلال دعم رأس المال وتقويته ليصبح قادرا على مواجهة

المخاطر المحتملة، والتي تؤدي بالمصارف إلى الخسارة والإفلاس، سواء تعلق ذلك بالمصارف الإسلامية أو المصارف التقليدية.

حيث يمكن إبراز أهم الأسباب التي تستوجب على المصارف الإسلامية تطبيق مبدأ كفاية رأس المال في ما يلي: (شودار، 2017)

- التحوط من الأخطار التي قد تتعرض لها استثمارات المصرف الإسلامي قبل وقوعها، خاصة وأنه في الآونة الاخيرة أصبح يلجأ للاستثمارات في المرابحات بشكل كبير، الأمر الذي يعرضه لنفس المخاطر التي تتعرض لها المصرفي التقليدية، وبالتال يستوجب عليه الاحتفاظ برأس مال كاف لاستيعاب أي خسارة مستقبلية، ، وقد جاء في القواعد الفقهية ما يؤيد هذا الدور، ويؤكد هذا التوجه، مثل قاعدة: (الضرر يدفع بقدر الإمكان).
- ولكي يتسنى للمصارف الإسلامية البقاء والنجاح لا بد أنْ تحوز على ثقة الأفراد والمستثمرين في قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق أهدافهم من الاستثمار أو حفظ أموالهم لديها، ولا تأتي هذه الثقة في المقام الأول إلا من خلال احتفاظها برؤوس أموال تطمئن على قدرة هذه المصارف على التعامل مع الظروف المالية الصعبة، وإدارتها دون تأثير على أصحاب الحقوق (الدائنة)،وإذا لم تتوافر هذه الثقة قد يحجم كثير منهم عن التعامل معها.
- ضمان المصارف الإسلامية للخسائر الناشئة عن التعدي والتقصير والمعروفة بالمخاطر التشغيلية.
- قيام المصارف الإسلامية بخلط أموالها (الخاصة بالمساهمين) بأموال المودعين (أصحاب الحسابات الاستثمارية)، وبالتالي فهي تشارك في تحمُّل الخسارة بصفتها (رب مال)، مما يؤكد أهمية احتفاظها برأس مال قوي يستوعب خسائرها
- إنَّ مدة الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية والتي تصل في الغالب إلى سنة لا تتناسب مع المدد المحددة لصيغ التمويل والاستثمار متوسطة وطويلة الأجل، والتي يحتاج تسييلها إلى وقت ليس بالقصير، ولذلك لا بد من وجود نسبة كافية من الأموال الذاتية للمصرف لتغطية السحوبات الطارئة والعادية.
- لا يُتاح للمصارف الإسلامية اللجوء للمصرف المركزي و/أو المصارف التقليدية للاستفادة من تسهيلاتها القائمة على الفائدة لمعالجة أزمة السيولة لديها، بالإضافة إلى أنَّ عدم وجود سوق مصرفية إسلامية نشطة، تتعاون مع بعضها في مثل هذه الظروف الملحة، يجعل الحاجة كبيرة إلى الاحتفاظ برأس مال كبير .

ج. المتطلبات الدنيا لرأس المال في اتفاقية بازلIII

مر معدل كفاية رأس المال بمجموعة من التعديلات لعدة مراحل حتى الوصول إلى المتطلبات التي أقرتها لجنة بازل3، إذ تمحورت في النقاط التالية: (يحياوي، 2017)

- **تحسين نوعية رأس المال ومخصصاته:**

- عمدت اتفاقية بازل 3 إلى تحسين نوعية وبنية رأس المال الأساسي والذي يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح غير الموزعة، وأدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المرتبطة بتاريخ استحقاق، حيث تكون لها القدرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها؛
- اقتصر رأس المال المساند على أدوات رأس المال لخمس سنوات على الأقل، والتي تكون لها القدرة على تحمل الخسائر قبل الودائع، وألغت كل ما كان مقبولا من رأس المال في بازل2؛ (يحياوي، 2017)
- أصبحت الشريحة الأولى لا تحتوي على المنتجات الهجينة؛
- تم حذف الشريحة الثالثة.

- **رفع مخصصات الأموال الخاصة:**

1. رفع نسبة الأموال الخاصة في الشريحة الأولى من 4% إلى 6%، من أجل تحسين نوعية رأس المال، حيث انتقلت نسبة الأسهم العادية من 2% حسب اتفاقية بازل 2 إلى 4% حسب اتفاقية بازل 3، ابتداء من سنة 2013.

- **إضافة نسبة احتياطية:** اذ تقدر ب 2.5% حيث تعتبر كغطاء للمخاطر غير المتوقعة والذي يتمثل في المصد الرأسمالي، والتي تكون مكونة من رأس المال عالي الجودة، إذ سيضاف هذا الهامش بالتدريج من ستة 2016 إلى سنة 2019، وبذلك ترتفع نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5%، ويبدأ تطبيقها فعليا ابتداء من جانفي 2019. وعلى هذا الأساس فإن معدل كفاية رأس المال يكون وفق الصيغة الآتية: (supervision, 2011)

$$\frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + المصد الرأسمالي}}{\text{المخاطر الائتمانية + المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية}} \geq 10.5\%$$

ويمكن تلخيص أهم التغيرات التي طرأت على معدل كفاية رأس المال في اتفاقية بازلIII في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): التغيرات في هيكل رأس المال وفق اتفاقية بازلIII

النسب	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	%2	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
نسبة رأس المال الوقائي إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	0	0	0	0	%0.625	%1.25	%1.874	%2.5
الحد الأدني لحقوق الملكية زائد نسبة رأس المال الوقائي		%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
تطبيق الاقتطاعات من الشريحة الأولى			%20	%40	%60	%80	%100	%100
نسبة الشريحةIمن رأس المال الرقابي إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	%4	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
نسبة إجمالي رأس المال الرقابي إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
نسبة إجمالي رأس المال الرقابي زائد نسبة رأس المال الوقائي		%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.874	%10.5
أدوات رأس المال التي لم تعد مصنفة ضمن الشريحة الأولى أ الثانية	تلغى خلال أفاق عشرة سنوات ابتداء من 2013							

Source : Basel Committee On Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient** banks and banking systems, (Basel: Bank for International Settlements, 2010 revised 2011), p.69.

3. الدراسة التطبيقية

1.3 العينة: تم اختيار العينة من المصارف السعودية والإماراتية والكويتية والقطرية متمثلة في خمسة بنوك إسلامية تنشط بالنظام المصرفي السعودي، وأربعة بنوك إسلامية تنشط في النظام المصرفي الإماراتي، وبنكين ينشطان في كل من النظام المصرفي لقطري والنظام المصرفي الكويتي، بحيث تم الاختيار على الأسس التالية:

- اختيار النظامين المصرفيين السعودي والإماراتي تم على اعتبارهما النظامين الوحيدين في منطقة الخليج الذين يطبقان نفس نظام الرقابة الاحترازية على المخاطر المصرفية المستمدة من اتفاقيات بازل، في حين أن أنظمة الكويت وقطر تطبق المعادلة الإشرافية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي لا تعتبر رأس المال الغطاء الكلي لتحمل إجمالي المخاطر المصرفية.
- تم اختيار عينة البنوك الإسلامية الثلاثة عشر بالنظر إلى أنها تمثل أكبر البنوك الإسلامية في كل الأنظمة المصرفية ولديها فترة زمنية طويلة من النشاط، بما يسمح من القيام بدراسة موضوعية للتغير في المؤشرات المرتبطة بموضوع الدراسة؛
- تم الاختيار على أساس توفر البيانات المطلوبة في اتمام هذه الدراسة.

أ. تطوررأس المال وحقوق الملكية

- **تطورمعدل كفاية راس المال**

يعتبر معدل كفاية رأس المال معيارا لقياس كفاءة المصرف في إدارة المخاطر لديه؛ إذ أنه النسبة بين رأس المال المعياري وحجم المخاطر المصرفية مرجحة بأوزانها، وبالنظر له في مصارف العينة فإنه سجل معدلات جيدة وممتازة طيلة فترة الدراسة، وهو ما يمكن توضيحه في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): تطورمعدل كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية

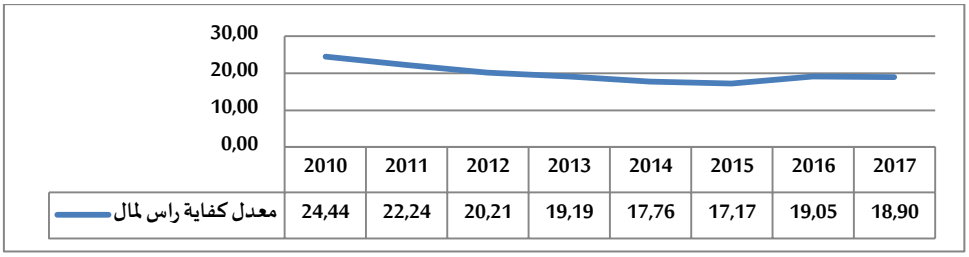

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل كفاية راس لمال	24,44	22,24	20,21	19,19	17,76	17,17	19,05	18,90

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**

من خلال الشكل البياني أعلاه، سجلت مصارف العينة معدلات كفاية رأس المال مرتفعة بحيث كان متوسط الفترة يقارب 20% وهو أكبر بكثير من المعدل الأدنى الذي تفرضه بازل عند10.5% والسلطات النقدية في النظامين المصرفيين عند 12.5%، وهو مجال يعتبر جد مهم لإدارة مخاطر المصارف الإسلامية بحيث يعتبر فائض رأسمالي إضافي يمنح هذه البنوك القدرة الأكبر لمضاعفة استثماراتها وتوظيفاتها.

يمكن توضيحه من خلال تبيان تطور معدل كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية حسب الأنظمة، فمن خلال الشكل أدناه نجد أن المصارف الإسلامية الخاصة بعينة الدراسة، احترمت كلها معدل كفاية رأس المال الذي حددته اتفاقية بازل 3 عند معدل 10.5%، حيث سجلت كل من البنوك الإماراتية والسعودية نسبة عالية تتمثل ب 19% و21% على التولي خلال فترة الدراسة، تليها الكويت وقطر بنسبة 18%.

الشكل رقم (03): تطور معدل كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية حسب الأنظمة المصرفية

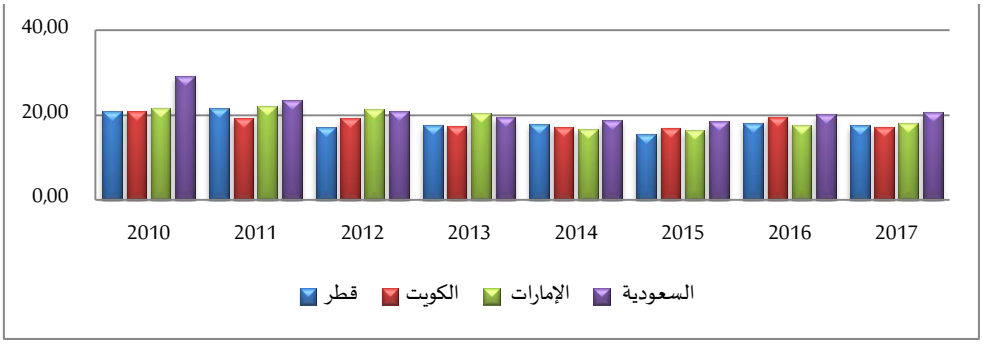

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**

وفي جانب ثان؛ فإن الانتقال من تطبيق بازل2 إلى تطبيق المتطلبات الدنيا لرأس المال التي نصت عليها اتفاقية بازل3 لم يؤثر على المصارف الإسلامية في عينة الدراسة، إذ أنها بقيت محافظة على نفس المستويات في معدل كفاية رأس المال وهو إثبات على جودة عناصر رأسمالها. فبالنظر لاتفاقية بازل3 فإن أهم التغييرات التي نصت عليها هي زيادة جودة رأس المال من خلال رفع من معدل الشريحة الأولى في بسط معدل كفاية رأس المال؛ غير أن المصارف الإسلامية في عينة الدراسة كانت الشريحة الأولى تمثل أهم عناصر رأس المال النظامي وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (04): تطور معدل الشريحة الأولى في المصارف الإسلامية

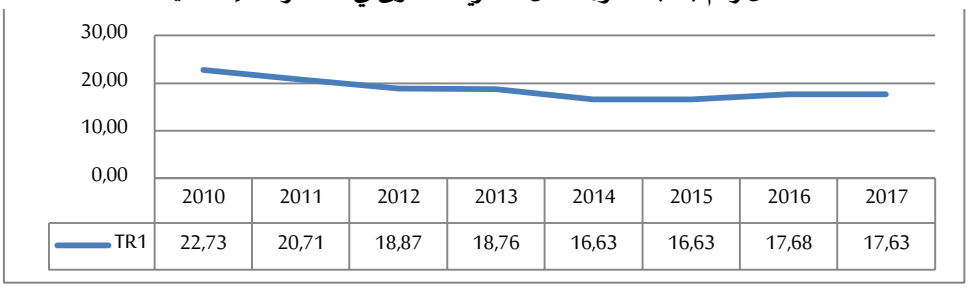

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**

نلاحظ أيضا أن المعدل سجل تطورات مختلفة في جميع الأنظمة المصرفية الإسلامية خلال فترة الدراسة، لكنها تعتبر في العموم جيدة، حيث سجلت قطر معدل 17.23%، أما الكويت فسجلت معدل يقدر ب 17.93%، الإمارات سجلت 19.65%، والسعودية 19.32%، وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (05): تطور معدل الشريحة الأولى في المصارف الإسلامية حسب الأنظمة المصرفية

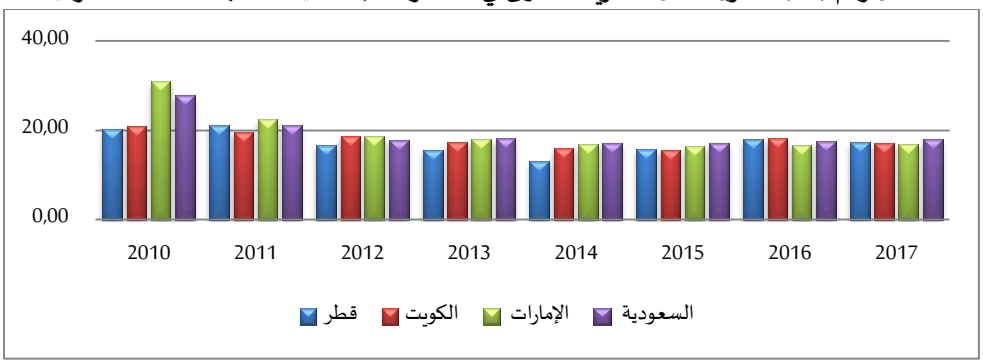

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**

إن تعريف رأس المال الذي أقرّته اتفاقية بازل الثانية والقواعد الشرعية التي تحكم المعاملات المالية مزيج مكّن المصارف الإسلامية من امتصاص الضغوطات التي ولدها إعادة التعريف الذي تضمنته اتفاقية بازل الثالثة لرأس المال؛ بحيث أن اتفاقية بازل الثانية حددت قائمة العناصر المؤهلة لتشكيل رأس المال في حين أن الضوابط الشرعية قدمت تصفية لعناصرها؛ ما قلص عناصر رأس المال لدى مصارف المشاركة واختصره في البنود التي اعتبرتها اتفاقية بازل الثالثة مكونات رأسمالية عالية الجودة. (شودار، 2017)

- **تطور حقوق الملكية**

بالنظر إلى مبدأ كفاية رأس المال الذي تعتمده اتفاقيات بازل فإن حقوق الملكية تمثل الغطاء الأساسي والوحيد للمخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف؛ لذا كان من الواقعي أن تتناسب الملاءة المالية للمصرف مع حجم حقوق الملكية التي يحوزها والتي ستنعكس لاحقا في معدل كفاية رأس المال.

الشكل رقم (06): تطور إجمالي حقوق الملكية في المصارف الإسلامية

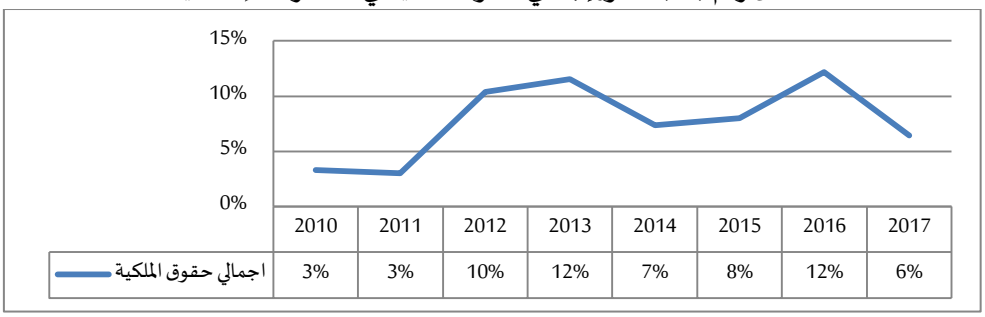

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**

يمثل الشكل البياني السابق تطور إجمالي حقوق الملكية في المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة؛ وبالنظر لاتفاقيات بازل3 التي بدأ اعتمادها سنة 2013 في مصارف العينة، ومن خلال الشكل نجد أن المصارف الإسلامية في العينة استجابت للتغيرات المطلوبة في زيادة حقوق الملكية وهو ما يظهر جليا خلال سنة 2012 المرحلة التي تسبق بداية التطبيق سنة 2013 حيث ارتفع معدل نموها من 03% إلى 10% كاستجابة للمتطلبات الرأسمالية الجديدة التي رفعت من قيمة رأس المال ومن جودة عناصره. وهو ما سينعكس على معدل كفاية رأس المال.

شكلت سنة 2017 ضغوطا أكبر على أغلب الأنظمة المصرفية ترجمت في تراجع معدلات تطور حقوق الملكية بسبب تراجع ربحية المصارف وهو انعكاس مباشر لتأثيرات الأزمة الاقتصادية في دول محل عينة الدراسة بسبب التراجع المحسوس في أسعار البترول وتأثيره السلبي على المشاريع العمومية والبرامج التنموية وخاصة في الدول المنتجة للنفط (العربي، 2017). حيث سجلت قطر تراجعا يقدر ب7%، والإمارات بنسبة 8%، والسعودية بنسبة 2%، أما الكويت فسجلت أكبر انخفاض يقدر ب 11%، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (07): تطور إجمالي حقوق الملكية في المصارف الإسلامية حسب الأنظمة المصرفية

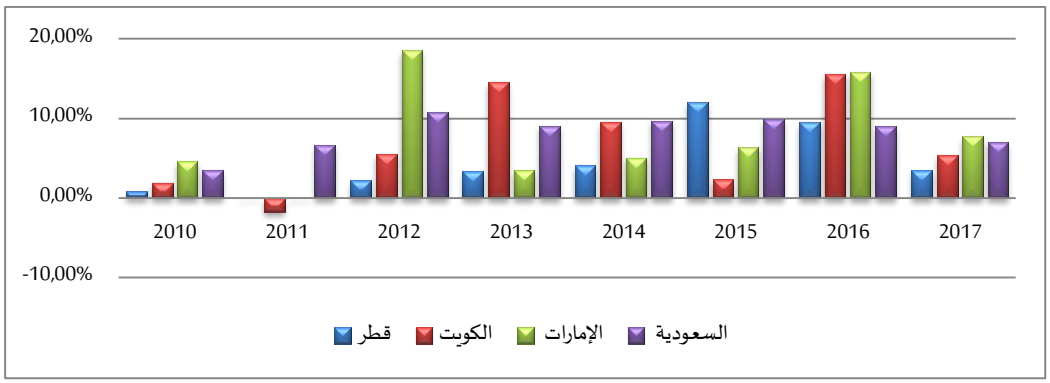

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**

ب. تطور معدل نمو الأصول ومخاطرها:

- **تطور معدل نمو الأصول:**

تعبر الأصول والموجودات في ميزانية المصارف الإسلامية عن حجم النشاط الذي تقوم به من خلال الاستثمارات والتمويلات التي تقدمها في الاقتصاد، سواء عبر عمليات توظيف واستثمار مباشر أو عن طريق عمليات التمويل التي تقدمها لعملائها. لهذا يعبر معدل النمو عن حجم الزيادة السنوية لنشاط المصرفي في جانب الأصول ويمثل أحد المعايير الأساسية في قياس كفاءة المصرف في تطوير نشاطه وزيادة استخدامات الأموال لديه.

يمثل الشكل البياني الآتي معدل النمو السنوي لأصول مصارف العينة خلال الفترة الزمنية (2010-2017)، حيث عرفت خلال فترة الدراسة معدلات جيدة بمتوسط سنوي قدر ه 13%، وصل أوجه عند 18% سنة 2012، في حين تم تسجيل تراجع

ملحوظ دون مستوى 10% بعد سنة 2015 كنتيجة لتراجع حجم الاستثمارات في المنطقة كنتيجة لتراجع أسعار البترول. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): تطور معدل نمو الأصول في المصارف الإسلامية

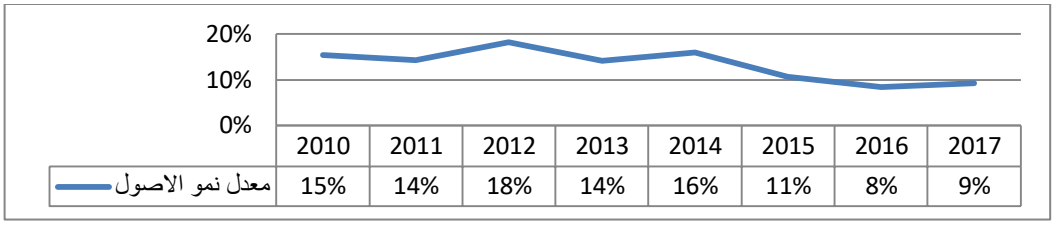

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**.

نلاحظ أيضا أن سنة 2015 تمثل نقطة تراجع في تطور الأصول المصرفية الإسلامية؛ ويعود السبب للتراجع المسجل في محفظة أصول المصارف الإسلامية في السعودية والكويت، والتي تأثرت بالانهيار المسجل في أسعار المحروقات اعتبارا من نهاية سنة 2014. (الدولي، 2015) حيث سجلت الكويت انخفاضا يقدر ب 10%، أما السعودية فسجلت انخفاضا يقدر ب 13%، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (09): تطور معدل نمو الأصول في المصارف الإسلامية حسب الأنظمة المصرفية

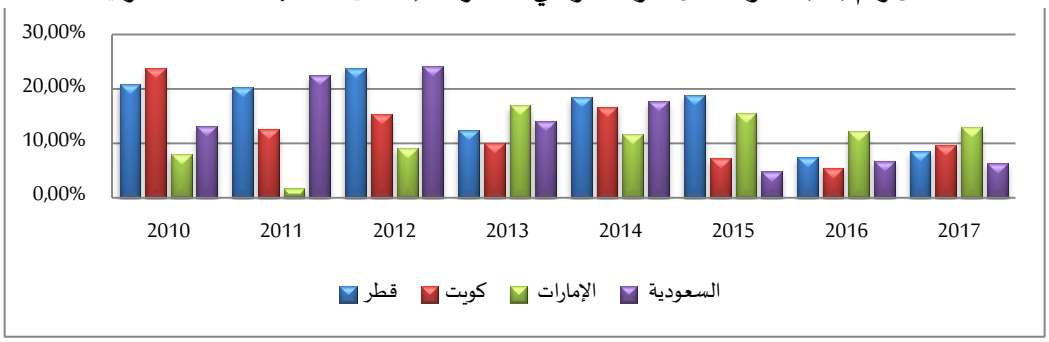

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**

- **تطور حجم مخاطر الأصول:**

ترتبط مخاطر الأصول بأوزان ترجيحية وفق ما تنص عليه هيئات التصنيف الدولية ومعايير البنوك المركزية، بحيث تم تقسيمها لمجموعات بحسب قطاعات استثمارها وتوظيفاتها، وبالنظر للشكل التالي الذي يمثل تطور حجم المخاطر خلال الفترة 2010-2017، فإن معدلاتها كانت تتراوح بين 79% إلى 83%، بحيث شهدت تراجعا خلال الفترة الأولى ثم عاودت الارتفاع ابتداء من سنة 2014 حتى 2016 أين بدأت بالتراجع، ومقارنة بتطور الأصول الملاحظ في الشكل السابق فإن الملاحظ هو ارتفاع معدلات نمو الأصول خلال الفترة 2011-2012 مقارنة بانخفاض مستويات المخاطرة المسجلة الموضحة أدناه، وهو نتيجة لتراجع حجم الانكشاف على القروض العقارية لدى البنوك الإماراتية وزيادة حجم التمويل المقدم للجهات السيادية التي تحضى بمعدلات مخاطرة معدومة، مما أسهم في انخفاض مستويات المخاطرة في مصارف العينة، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تطور نسبة المخاطر إلى الأصول في المصارف الإسلامية

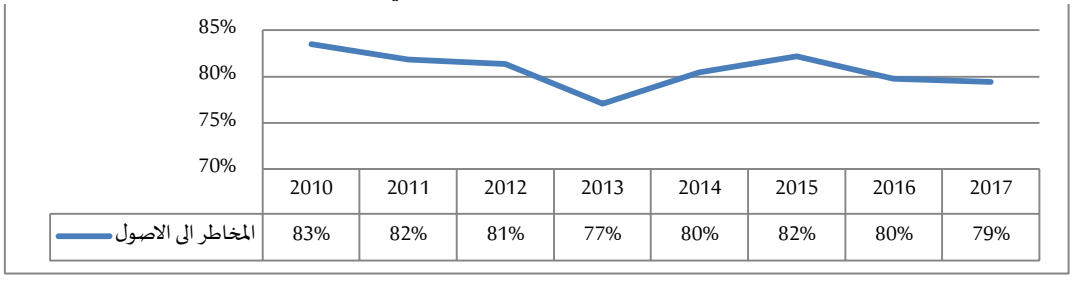

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**.

لكن بالرغم من قيام المصارف الإسلامية على مبدأ التمويل التشاركي الذي ترتفع فيه مستويات المخاطرة ؛ إلا أن معدلات المخاطرة كانت منخفضة في المصارف الإسلامية؛ ويرجع السبب إلى غياب صيغ التمويل التشاركي من مضاربات ومشاركات في هيكل التمويل الذي تقدمه أغلب المصارف الإسلامية باختلاف الأنظمة المصرفية؛ بحيث جنحت إلى التمويل بصيغ هامش الربح

المعلوم والأساليب المتدنية المخاطر، وهو ما مكنها من تخفيض حجم المخاطر وفق أسلوب حسابها الذي تعتمده اتفاقيات بازل. وهو ما يمكن إثباته من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (11): الأوزان النسبية لصيغ التمويل المعتمدة في المصارف الإسلامية، الربع الثاني 2018

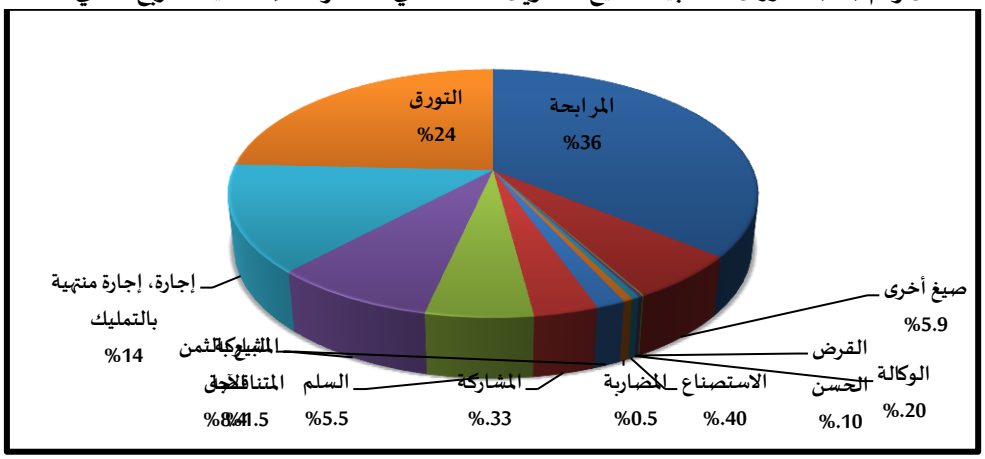

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2018.

تؤكد بيانات الشكل السابق الاعتماد الكبير للمصارف الإسلامية على صيغ التمويل ذات هامش الربح المعلوم والتي تؤول في مجملها إلى ديون ثابتة في ذمم العملاء، بحيث بلغت نسبتها 64.7% في سلة التمويل المصرفي الإسلامي مع نهاية الربع الثاني من سنة 2018، مقارنة بـ 5.3% للتمويلات التشاركية من مشاركة ومضاربة.

يعتبر التمويل وفق صيغ هامش الربح المعلوم الذي تنتهجه المصارف الإسلامية منهجا في تقليل المخاطر ومعدلاتها وخاصة أنه يقوم على مبدأ التمويل بالأصول حيث يشترط تداول السلع والخدمات في البيوع الشرعية ما يخفف من نسب الخطر مقارنة بالتمويل القائم على الديون في المصارف التقليدية.

نلاحظ أيضا، ورغم اختلاف الأنظمة المصرفية والبيئة القانونية للمصارف الإسلامية محل الدراسة إلا أنها سجلت كلها تقريبا معدلات مخاطرة متقاربة في كل من السعودية، الإمارات وقطر، إذ سجلت نسبا قدرت بـ 83%، 81%، و85% على التوالي، أما الكويت فسجلت مستويات أقل، قدرت بـ66.60%، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال استعراض مستويات المخاطرة في المصارف الإسلامية بحسب الأنظمة المصرفية من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (12): تطور نسبة المخاطر إلى الأصول في المصارف الإسلامية حسب الأنظمة المصرفية

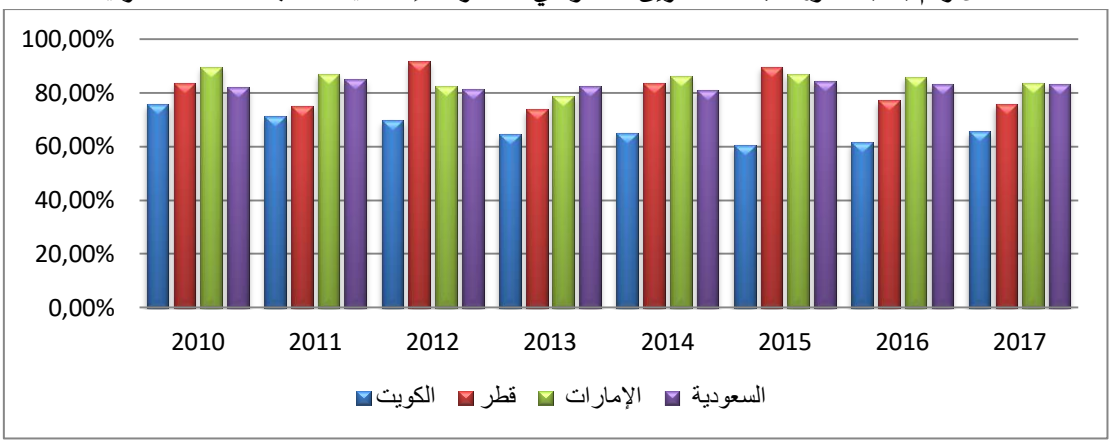

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**.

ج. **تطور الربحية**

- **تطور الربحية على حقوق الملكية:**

تمثل الربحية معيارا لكفاءة المصرف من خلال كونها تمثل العوائد التي يتحصل عليها المساهمون أصحاب حقوق الملكية؛ فإرتفاعها يمثل تحكما في مخاطرة الأصول وقدرة عالية على إدارتها؛ وبالنظر إلى العائد على حقوق الملكية بالنسبة لمصارف العينة؛ نجدها حققت معدلات متوسطة مقارنة بربحية القطاع المصرفي في النظامين المصرفيين، بحيث سجلت متوسطا سنويا عند 12%، غير أن الملاحظ أنها شهدت ارتفاعا محسوسا بعد سنة 2013 سنة تطبيق اتفاقية بازل3 بحيث ارتفعت لأكثر

من 14%، فبالرغم من معدل النمو الذي عرفته حقوق الملكية إلا أن العوائد المترتبة عنها بقيت محافظة على معدلات نموها. وهو ما يمثل ميزة نسبية لمصارف العينة يدل على انعدام تأثير التغير في المتطلبات الدنيا لرأس المال وعناصرها على ربحيتها.

الشكل رقم (13): تطور معدل ROE في المصارف الإسلامية

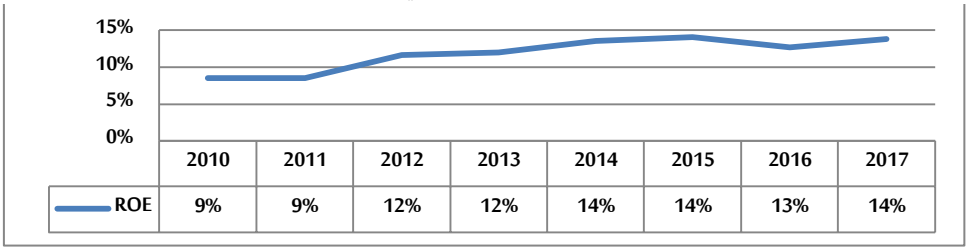

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**

اختلفت تطورات الربحية في المصارف الإسلامية من مصرف لآخر، حيث سجلت المصارف الكويتية أدنى نسبة قدرت ب 7.52% أما المصارف الإماراتية فسجلت نسبة 12% تليها قطر بنسبة 12.87%، أما المصارف الإسلامية السعودية فسجلت نسبة 13% . وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (14): تطور معدل ROE في المصارف الإسلامية حسب الانظمة المصرفية

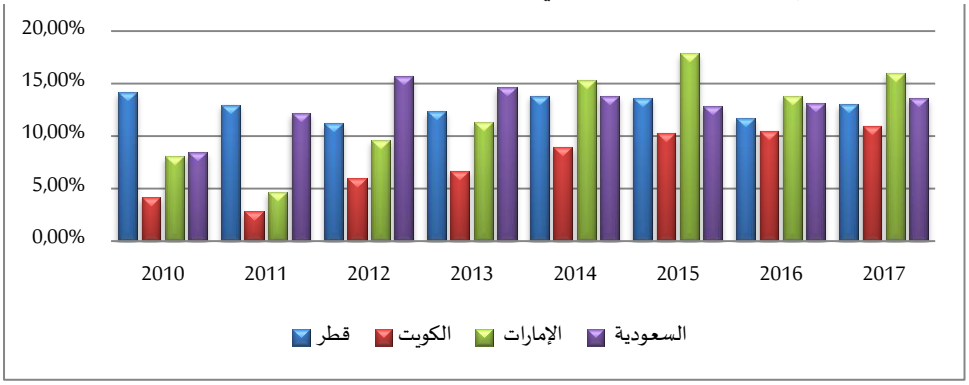

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات Fitch connect

- **تطور الربحية على الأصول:**

سجل معدل نمو العائد على الأصول نفس المنحى الذي سجلته الربحية على حقوق الملكية؛ فقد سجل نموا مطردا خلال سنوات فترة الدراسة؛ ما يعني أن تطبيق المتطلبات الدنيا لراس المال التي نصت عليها اتفاقية بازل3 لم يؤثر على العائد على أصول المصارف الإسلامية؛ بل أنها حققت معدلات أعلى من تلك المسجلة خلال فترة تطبيق بازل2. وهو ما يمكن إبرازه من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (15): تطور معدل ROA في المصارف الإسلامية

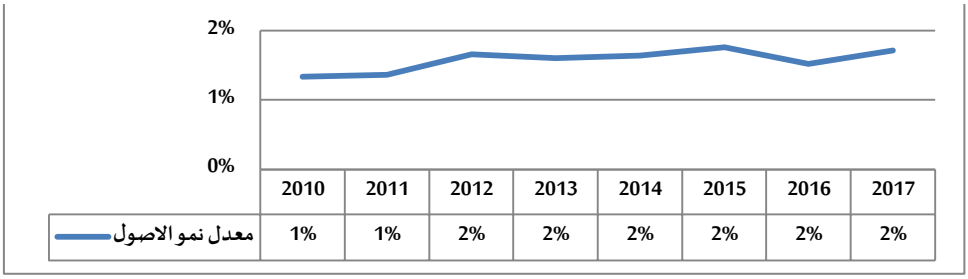

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**

سجلت المصارف الإسلامية في جميع الأنظمة المصرفية اختلافا بين المصارف في نسبة العائد عل الأصول حيث سجلت كل من السعودية وقطر أعلى النسب خلال فترة الدراسة مقارنة بمصارف الدول الأخرى، قدرت بنسبة 2%، أما الإمارات فسجل متوسط نسبة العائد على الأصول خلال فترة الدراسة نسبة 1%، أما الكويت فسجلت مصارفها أدنى نسبة متوسطة قدرها 0.89%، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (16): تطور معدل ROA في المصارف الإسلامية حسب الأنظمة المصرفية

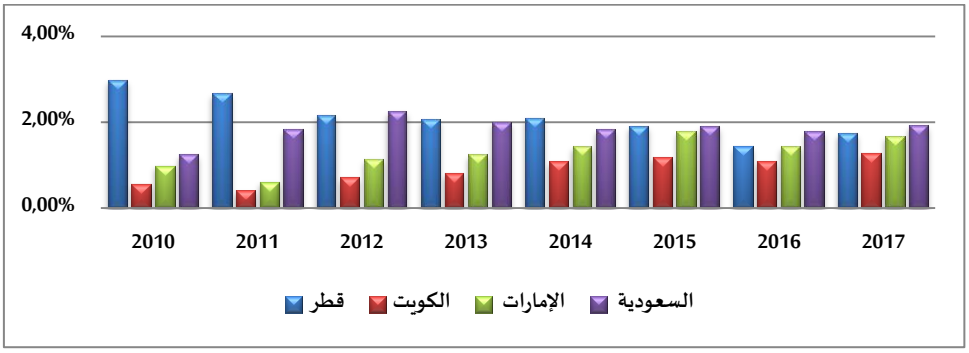

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات **Fitch connect**

4. نتائج الدرسة:

بعد التطرق للجانب النظري والجانب التطبيقي الذي تم من خلاله محاولة إبراز تأثير تطبيق المتطلبات الدنيا لرأس المال في اتفاقية بازل 3على المصارف الإسلامية، من خلال إجراء دراسة تحليلية على عينة من المصارف الإسلامية الخليجية، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ. تعتبر المتطلبات الدنيا لرأس المال التي جاءت بها اتفاقية بازل3 أهم التحديات التي شهدتها المصارف التجارية خلال الفترة الأخيرة، والتي مثلت تطورا مهما في مجال إدارة المخاطر المصرفية وأنظمة الرقابة الاحترازية الضرورية لسلامة الأنظمة المصرفية من الأزمات المالية والاقتصادية بعدما شهدته خلال أزمة 2007.

ب. تختلف المصارف الإسلامية اختلافا جوهريا عن المصارف التقليدية سواءً فيما يتعلق بنظام وقواعد العمل المصرفي، أو بأنشطة واستثمارات كل مصرف، أو طبيعة علاقات المصرف مع مختلف الأطراف، إذ يقوم مبدأ عملها على نظام المشاركة، الذي يجمع أساسا بين عملتي الادخار والاستثمار ويتشارك جميع أطرافه في تحمل المخاطر، سواء في جانبي الأصول أو الخصوم، عكس المصارف التقليدية التي تحمل رأس المال المخاطر المصرفية وذلك وفق نظام الفائدة الربوية؛

ت. إن الارتفاع المعتبر لمعدلات كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية يفسر في عنصرين أساسيين؛ الأول هو ارتفاع حجم حقوق الملكية وتمتع المصارف في الأنظمة المصرفية المعنية بقوة رأسمالية جيدة، والعامل الثاني هو انخفاض مستويات المخاطرة مقارنة بالمصارف العالمية؛

ث. لم تأخذ المصارف المركزية بخصوصية المصارف الإسلامية في طبيعة المخاطر ومن يتحمل أعباءها، مما يدل على أن قيم معدلات كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية لا تأخذ أهمية حسابات الاستثمار في تحمل جزء من المخاطر، ذلك الجزء الذي يمثل في حقيقة الأمر حائط دفاع في مستوى حقوق الملكية اتجاه أي خسائر غير متوقعة وامتيازا في صالح المصارف الإسلامية التي تقوم على مبدأ مشاركة المخاطر مقارنة بالمصارف التقليدية التي يتحمل رأس المال كل المخاطر وفقا لنظام الفائدة؛

ج. يكاد يتشكل معدل كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية فقط من الشريحة الأولى دون الثانية، الأمر الذي منحها القدرة العالية على التأقلم مع متطلبات اتفاقية بازل الثالثة التي بدأ تطبيقها سنة 2013، عكس المصارف التقليدية التي في حالات كثيرة كانت مجبرة على زيادة عمليات الاكتتاب في رأسماله الأساسي.

ح. يقوم مبدأ كفاية رأس المال على تحميل رأس المال لمخاطر الأصول المصرفية؛ وكنتيجة لانخفاض حجمه وجودة عناصره قامت اتفاقية بازل 3 على تحديث المتطلبات الدنيا المفروضة فيه سواء في قيمته أو مكوناته؛ تلك القيم والمكونات التي مثلت تحديا مهما للمصارف التقليدية وخاصة وأنها تخرج من أزمة مالية قوية؛ إلا أن المصارف الإسلامية في عينة الدراسة أثبتت عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتطلبات الدنيا لرأس المال وكفاءة المؤشرات المالية لهذه المصارف وخاصة مؤشري رأس المال والربحية الذين تميزا بالاستقرار النسبي خلال فترة الدراسة التي اشتملت على آخر 04 سنوات من تطبيق اتفاقية بازل2 و04 سنوات من تطبيق بازل3.

الإحالات والمراجع:

1. Basel Committee on Banking supervisio,(2011) , **Basel III : A globalregulatory Framwork for more resillient bank and Banking systems**. Basel : bank for international settlement. p:15.
2. Chalers Goodhart(2008) , **Financial Stability Review- specialissu on liquidityе**, No.11, Banque de France,
3. بونس مونه. (2018). **أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية**. مجلة الحقيقة(العدد: 43)، ص: 694.
4. حسن سعيد. (2014). **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية. المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية** ، الأردن: الجامعة الأردنية، ص: 8.
5. حمزة شودار. (2017). **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية:** جامعة فرحات عباس- سطيف، ص: 194.
6. زايدي مريم. (2017). **اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطرصيغ التمويل الإسلامية.** (رسالة دكتوراه ل.م د، غير منشور، جامعة بسكرة: كلية العلو م الاقتصادية ، ص: 147.
7. زهراء ناجي عبيد المالكي. (2013). **دور معايير كفاية رأس الملى المصرفي وفق مقررا بزل (1و2). مجلة دراسات محاسبية ومالية**،المجلد 8(العدد 24)، ص: 224.
8. سامي السويلم. (2009). **الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**. جدّة: منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص ص: 27-37.
9. صندوق النقد الدولي. (2015). **التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة.** آفاق الاقتصاد العالمي، ص: 13.
10. صندوق النقد العربي. (2017). ال**تطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية. (التقريري العربي الاقتصادي الموحد، الفصل السابع)**، ص: 119.
11. ماهر الشيخ حسن. (2003). **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال.** المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، ص: 6
12. محمد حسن رشم، علاء داشي دغيم. (2018). ت**أثير كفاية رأس لمال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية.** مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والتجارية،المجلد 8(العدد الأول)، ص: 140.
13. محمد يحياوي. (2017). ت**أثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية**. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، ص: 194.